ASOS JOURNAL

The Journal of Academic Social Science

Akademik Sosyal Araştırmalar Dergisi, Yıl: 8, Sayı: 102, Mart 2020, s. 401-418

ISSN: 2148-2489 Doi Number: <http://dx.doi.org/10.29228/ASOS.40566>

Yayın Geliş Tarihi / Article Arrival Date
14.01.2020

Yayınlanma Tarihi / The Publication Date
29.03.2020

Mohamed Alfadoul Abdallah MOHAMED

Sakarya Üniversitesi
Yüksek Lisans Öğrencisi
Sosyal Bilimler Enstitüsü
İslam Ekonomisi Ve Finansı Bölümü
Mohamed.abdallah@ogr.sakarya.edu.tr

نشأة التأمين التكافلي والمبادئ والأسس واللوائح التي تنظم عمل شركات التأمين الإسلامية (السودان نموذجاً)

الملخص:

يتكون المقال من مقدمة ، ملخص باللغتين العربية والإنجليزية وثمانية عناوين صغيرة وخاتمة. تحدث الباحث عن نشأة التأمين الإسلامي عندي المسلمين وتطوره حتى يومنا هذا. ناقش الباحث في المقال موقف الشريعة الإسلامية من التأمين متناولاً آراء العلماء والفقهاء. وضح الباحث أوجه الاختلاف بين شركات التأمين التعاوني والتأمين التجاري والتي لخصها الكاتب في عشرة نقاط. شرح الباحث أهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها شركات التأمين الإسلامي في سبعة نقاط أساسية. بالإضافة إلى ذلك فقد اعطى الباحث أمثلة لاهم شركات التأمين الإسلامي في السودان. تحدث الباحث عن نشأة التأمين الإسلامية في السودان وما هي الأسس والمبادئ التي قامت عليها وكذلك مدى نجاح شركات التأمين الإسلامي في السودان والتي علي راسها شركة شيكان للتأمين. كما اعطى الباحث أمثلة بعض المؤسسات التي تعمل بنظام التأمين الإسلامي كالبنوك وبعض مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية. شرح الباحث أهم المصطلحات التي تتعلق بالتأمين الإسلامي. في الختام تطرق الباحث إلي دراسة السمات الأساسية المتعلقة بقوانين الإشراف والرقابة. **كلمات مفتاحية:** نشأة التأمين التكافلي- أسس ولوائح شركات التأمين الإسلامية-نشأة التأمين في السودان.

THE BEGINNING OF ISLAMIC INSURANCE INDUSTRY PRINCIPLES, FOUNDATIONS AND REGULATIONS GOVERNING THE WORK OF ISLAMIC INSURANCE COMPANIES. (SUDAN MODEL)

Abstract

The article consists of an introduction 'summary in Arabic and English and eight small titles and a conclusion. The researcher talked about the emergence of Islamic insurance for Muslims and its development to this day. In the article, the researcher discussed the position of Islamic law on insurance, examining the opinions of scholars and jurists. The researcher explained the differences between cooperative and commercial insurance companies, which the writer summarized in ten points. The researcher explained the most important principles and foundations on which Islamic insurance companies are based on seven basis points. Besides, the researcher gave examples of the most important Islamic insurance companies in Sudan. The researcher talked about the origins of Islamic insurance in Sudan and what are the foundations and principles on which it was based, as well as the success of Islamic insurance companies in Sudan, headed by Shikan Insurance Company. The researcher also gave examples of some institutions that work in the Islamic insurance system, such as banks, some civil society institutions, and government institutions. The researcher explained the most important terms related to Islamic insurance. In conclusion, the researcher went to study the basic features related to supervision and control laws.

Keywords: The emergence of Islamic solidarity Insurance - the foundations and regulations of Islamic insurance companies - the origin of insurance in Sudan.

مدخل

قد أصبح التأمين أمراً واقعياً في حياتنا المعاصرة سواء التأمين الذي تقوم به الدولة متمثلة في وزارة التخطيط الاجتماعي بأجهزتها كالصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية أو الذي تقوم به شركات التأمين من تأمين حريق وسيارات وسرقة وغيره. وأصبح العاملين في الحكومية والشركات والمهن الحرة يقبلون طوعاً واختياراً على الاشتراك في أجهزة الدولة المختصة بالعملية التأمينية بعقد كفالة حياة كريمة للورثة كما نلاحظ أن عالم التجارة ودنيا المال تلجأ للتأمين لتوخي المخاطر المختلفة والكوارث التي تصيب صاحب العمل كالحريق أو الانهيار للمصنع أو غرق البضائع. إذن فإن الدافع في جميع حالات التأمين هو التماس الأمن والأمن هو مطلب فطري ولا جدال أن كل إنسان يسعى إليه بقدر طاقته ويحرص على الاستزادة منه فإذا التأمين ضرورة وأن مفهوم الإنسان في كل زمان ومكان هو التماس الأمن أيضاً هو أمر لا غنى عنه ليمضي كل فرد في حياته بدون أن يرهق تفكيره وقلبه هموم الخوف من المجهول. وإذا أيقنا أننا في ظل ظروف الحياة الحديثة التي تتعدد فيها الإخطار على تعدد الاختراعات والتطور العلمي وتعدد العلاقات بين الناس لاسيما المالية أصبحت ضرورة الأمن أكثر إلحاحاً. وللتأمين دور كبير في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية حيث أن اقتصاديات هذه الدول تتميز بضعف القدرة على الادخار الاختياري وانتشار ظاهرة الاكتناز بين الأفراد هنا يأتي دور التأمين حيث تقوم شركات التأمين بتجميع المدخرات، وكلما ارتفعت قدرتها على تجميع المدخرات كلما تعاظم دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وتهدف الورقة إلى دراسة التأمين التكافلي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال بيان مفهوم التأمين التقليدي، والتأمين التكافلي وبيان حده الشرعي من التأمين التقليدي التجاري، وبيان التكيف الفقهي للتأمين التكافلي، والغرض من هذه الدراسة بيان أهمية التعامل مع التأمين التكافلي اعتماداً على نموذج التأمين التكافلي في السودان باعتبار أنه أول نموذج للتأمين التكافلي تم تطبيقه على أرض الواقع من خلال التطرق لقانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين في السودان.

أولاً: نشأة التأمين الإسلامي

اتصل التأمين بالفقهاء المسلمين للمرة الأولى في القرن التاسع عشر ولعل أول فقيه تحدث عن التأمين بصيغته المعهودة اليوم هو العلامة محمد أمين بن عابدين المولود سنة 1784م. وقد عرف المسلمون عن عقد التأمين عندئذٍ من البحارة الأوروبيين إذ كانت سفنهم يغطيها التأمين البحري الذي يسمى في ذلك الزمن سكيوريتيه (بالفرنسية) واشتهر عند المسلمين باسم "سوكرتة"، فقال فيه ابن عابدين لما سئل عن حكمه: "إذا عقد في بلد إسلامي كان عقد معاوضة فاسد لا يلزم الضمان به لأنه التزام ما لا يلزم شرعاً وهو باطل عند الأحناف" (البريك، 1987).

وقد اختلف الفقهاء منذ ابن عابدين في حكم التأمين فمنهم من أجاز به ولا تحفظ وهم قلة قليلة، ومنهم من أجاز أنواعاً منه حتى لو كان على صفة التأمين التجاري، إلا أن جمهورهم منذ ابن عابدين قد منع التأمين التجاري وأجاز صيغة بديلة تسمى التأمين التعاوني.

ولعل أول جهد فقهي جماعي يُعنى بدراسة التأمين التجاري (على أساس مجمعي) ما وقع في ندوة أسبوع الفقه الإسلامي بدمشق في شوال 1380هـ (أبريل 1961م) فقد قدمت أبحاث فقهية في التأمين تباينت آراء أصحابها. وشهدت تلك الندوة الخلاف الشهير بين مصطفى الزرقا ومحمد أبو زهرة رحمهما الله جميعاً حول المسألة. ولم ينته المؤتمر إلى رأي محدد عدا الدعوة إلى ابتكار نظام إسلامي للتأمين (محمد أ.، 1961) ثم جرى بحث الموضوع في مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في مؤتمره الثاني سنة 1385هـ (1965م) وأجاز المؤتمر فيه نظام التقاعد كما أجازوا قيام الجمعيات التعاونية لغرض التأمين حيث يشترك جميع المستأمنين فيها بالتأمين. ولكنه توقف في مسألة التأمين التجاري. وفي عام 1392هـ (1972م) دعت ندوة التشريع الإسلامي التي انعقدت بطرابلس ليبيا إلى أن يعمل على إحلال ما أسمته التأمين التعاوني محل التأمين التجاري.

وفي عام 1397هـ (1976م) قرر مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في دورته العاشرة حرمة التأمين بكل أنواعه. ثم نص قرار المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الأولى في سنة 1398هـ على تحريم التأمين بجميع أنواعه (وكان القرار بالأكثرية إذا لم يوافق الشيخ مصطفى الزرقا على هذا القرار وكان عضواً في المجمع (مجمع الفقه الاسلامي، 1978).

ثانياً - صيغة التأمين المفتي بجوازها:

ورد في قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ما نصه: "التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث وذلك عن طريق إسهم أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وإنما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر. والثاني خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة فليس عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية (محمود، 2015).

يتضح مما سبق أن التأمين الذي تشير إليه الفتوى يتصف بما يلي:

- 1- أنه اتفاق مجموعة المستأمنين (الجملة، 1999).
- 2- التزام كل فرد من المستأمنين فيه نحو الآخرين لا يتوقف على مقدار ما دفع من قسط ولكن حدوده القصوى هي نصيبه من الخطر العام لأن هذا هو معنى التعاون والتكافل.
- 3- إن الفتوى لا تمنع استثمار أقساط التأمين لمصلحة أصحابها ولكنها تشترط أن يكون ذلك ضمن نطاق المباح.

صيغة التأمين التعاوني:

لم تظهر شركات التأمين الإسلامية إلا بعد صدور الفتاوى الجمعية التي قدمت صيغة التأمين التعاوني بديلاً عن التأمين التجاري المفتي بتحريمه.

وشركة التأمين التعاوني شركة وظيفتها إدارة الأموال ولس الضمان كما هو الحال في شركات التأمين التجاري. فتقوم شركة التأمين التعاوني بتصميم محافظ تأمينية مثلت محفظة التأمين ضد حوادث السيارات. فتحدد طبيعة الخطر وتقوم بالحسابات الاكتوارية المناسبة وتصمم برنامج التعويض ... إلخ. ثم تدعو من أراد إلى الاشتراك في هذه المحفظة بدفع قسط محدد متناسب مع الخطر. ثم تجمع هذه الأموال في المحفظة المذكورة وتديرها باستثمارها لصالح أصحابها. هذه الأموال تبقى ملكاً للمشاركين، ومهمة الشركة إدارتها لصالحهم. فإذا وقع المكروه على أحدهم، قامت الشركة بالاقتطاع من تلك

الأموال ثم تعويضه بالقدر المتفق عليه. وتجري تصفية هذه المحفظة سنوياً بإصدار حسابات ختامية لها. فإذا وجد في نهاية العام إن الأموال في تلك المحفظة قد فاضت عن حاجة تعويض من وقع عليهم المكروه، ردت الشركة ما زاد إلى المشاركين في المحفظة، وإذا نقصت تلك الأموال فلم تكن كافية لتعويض جميع من وقع عليهم المكروه في ذلك العام، كان على الشركة أن ترجع على مجموع المشاركين وتطالبهم بدفع قسط إضافي، ذلك لأن فكرة التأمين التعاوني قد قامت على "التكافل" بين المشتركين في المحفظة وليس على ضمان الشركة للتعويض على المكروه الذي وقع للمشارك. ولكن نظراً لصعوبة مطالبة الشركة للمشاركين بدفع قسط إضافي وبخاصة أولئك منهم الذين لم يعودوا أعضاء في المحفظة تعتمد شركات التأمين التعاوني إلى تقديم قرض بلا فائدة من ملاك الشركة إلى المحفظة التي احتاجت إلى الزيادة ثم تسترده في الفترة التالية. فكانها قد جعلت عملية التكامل المذكورة تجري بين المشتركين في هذا العام والمشاركين من قبل. وعلاقة الشركة بهذه المحفظة تقوم على أساس الوكالة فهي تدير المحفظة مقابل أجر مقطوع منصوص عليه في الاتفاقية والربح إذا تحقق يكون للمشاركين وكذا الخسارة تكون عليهم إذ إن الوكيل مؤتمن فلا يضمن. وربما قامت العلاقة على أساس المضاربة، فتكون الشركة مضارباً يدير المحفظة بجزء من الربح المحقق من الاستثمار. وفي هذه الحالة لا تستحق الشركة إلا نصيباً من الربح إذا تحقق (الجمال غ، 1975).

التأصيل الفقهي لنموذج التأمين التعاوني:

التأصيل هو الرد إلى الأصل وأصلته جعلت له أصلاً ثابتاً يبنى عليه. فما هو الأصل الذي يبنى عليه نموذج التأمين التعاوني؟

كان الاعتراض الرئيس على نموذج التأمين التجاري هو الغرر، إذ أن العلاقة التعاقدية بين المستأمن والشركة إنما هي عقد احتمالي كما سبق بيانه. والغرر في اللغة هو الخطر والخديعة وفي الاصطلاح الفقهي ما يكون مستور العاقبة، وعرفه بعض الفقهاء بأنه "ما تردد بين أمرين أحدهما أظن". وقد ورد في الحديث أن رسول الله م نهى عن بيع الغرر. ومن أمثلة بيوع الغرر المنهي عنها بيع الملامسة مثل أن يقول له كل ثوب لمسته فهو عليك بكذا، وبيع الحصة كأن يرى حصة مغلي أي شيء جاءت كان له بكذا ... الخ. وقليل الغرر لا يمكن التحرز منه مثل شراء المبنى دون الكشف عن أساساته أو السيارة دون معرفة أجزائها الداخلية ... الخ. ولكن ما يفسد العقود هو كثير الغرر الذي يترتب عليه أن تكون الحقوق والالتزامات التي تتولد من العقد. (مثلاً: قبض الثمن من قبل البائع، وقبض المبيع من قبل المشتري) فإذا كان أحدهما يحصل على حقوقه كاملة بينما إن الآخر حصوله على حقوقه أمر احتمالي فذلك المنهي عنه. لكن جمهور الفقهاء على أن الغرر الكثير مفسد لعقود المعاوضات مثل البيع والسلم والإدارة ... الخ. إذ أن ذلك ما ورد النهي عنه. أما عقود التبرعات كالهديّة والأعطية ونحو ذلك، فإن كثير الغرر لا يفسدها لأن ميناها الإرفاق والتعاون والتكافل ونحو ذلك وليس الاسترباح والتجارة التي هي على المشاعة بين الناس. ولذلك فإن الأصل الذي بنى عليه نموذج شركة التأمين التعاوني هو نقل التأمين من عقود المعاوضات إلى عقود الإرفاق والتبرعات. فبدلاً عن بيع شركة التأمين التجاري لبوليصة التأمين، جعلنا المستأمنين ينشئون بينهم محفظة يحمون فيها المخاطر وما يكفي لتعويض من وقع عليه المكروه منهم، وهي تقوم على أساس التبرع لا المعاوضة (الزرقا، 1976).

جلي إن الغرر ملازم للتأمين على أي صيغة اعتمد. ذلك أن التأمين يتعلق بأمر غيبية لا يعملها إلا الله. ولكن الفرق الأساسي بين التأمين التعاوني والتجاري هو معالجة الخطر من خلال عقد التبرع الذي لا يفسده الغرر حتى لو كثر وليس عقد المعاوضة الذي يحوله كثير الغرر إلى الميسر والقمار.

أوجه الاختلاف بين شركة التأمين التعاوني وشركة التأمين التجاري:

إن الاعتراض الرئيس على صيغة التأمين التجاري هي إنها غرر ومخاطرة. ذلك إن دفع المستأمن مبلغاً من المال إلى شركة التأمين التجاري مقابل الضمان يترتب عليه الدخول في عقد شبيه بعقد الميسر والقمار. فهو عقد احتمالي ربما حصل

في النهاية على تعويض يمثل أضعاف ما دفع وربما دفع تلك الرسوم ولم يحصل على شيء، وكل ذلك معلق بأمر احتمالي هو وقع حادث منصوص في البوليصا.

هذا من عقود الغرر التي ورد النهي عنها في حديث رسول الله ﷺ.

إما في التأمين التعاوني، فإن العملية معتمدة على التأمين المتبادل بين المشتركين وما يدفعه كل فرد منهم هو تبرع منه لهذه المحفظة التي يحصل منها التعويض. فكأنهم يجمعون مخاطرهم وكذلك أموالهم بالتبرع لكي يستأمن المشترك منهم بالركون إلى مساعدة إخوانه في حال وقوع المكروه عليه.

ثالثاً: التكيف الفقهي لعقد التأمين الإسلامي:

ينتظم التأمين الإسلامي خمسة عقود تتداخل فيما بينهما لتحقيق العملية التأمينية:

العقد الأول: عقد تأمين جماعي

يتمثل باتفاق التعاون التكافلي الذي يجمع المؤمن لهم وتنشأ به علاقة حكمية بين المستأمنين تقوم على أساس التعاون والالتزام وتبادل التضحية وتقاسم آثار الأخطار.

العقد الثاني: عقد هبة

وهو عقد التبرع الذي يقوم به ليدفع لمستحقه التعويض من المتضررين وفي ذات الوقت هو متبرع له بما يأخذ من تعويض عند حلول الضرر به (الضرير ا، 1994).

العقد الثالث: وهو عقد وكالة بين شركة التأمين (وكيل) وبين المستأمنين (موكلين) وبموجبته تقوم الشركة بإدارة العمليات التأمينية نيابة عن المستأمنين.

العقد الرابع: عقد المضاربة

حيث تقوم الشركة (المضارب) باستثمار المتوفر من أقساط التأمين من المستأمنين (رب المال) ومن ثم قسمة الأرباح بينهم حسب الاتفاق بما يتوافق مع أحكام الشريعة (حاد، 2000).

العقد الخامس: عقد الكفالة

ويكون حين إجمالي أموال المستأمنين لا تكفي لدفع حصتهم من التعويضات للمتضررين فتقوم الشركة بدور الكفيل عن المستأمنين فتتكفل بتحمل الالتزامات المالية المستحقة للمتضررين من أموال الشركة فرضاً حسناً لتسترددها من أموال المستأمنين بعد ذلك.

رابعاً: عقد التأمين الإسلامي:

أ/ محل عقد التأمين الإسلامي شينان (عبده ا، 1970).

1/ القسط:

وهو التبرع الذي يدفعه مرة واحدة على أقساط ليستفيد منه في الغرض الذي قامت الشركة من أجله وهو دفع الأخطار المحددة حسب نظام الشركة وهذا القسط يحدده عقد التأمين الذي يوقعه العضو مع شركة التأمين والقسط يتناسب مع نوع الخطر المؤمن منه ومبلغ التعويضات المطلوبة لا يتبرع بكامل القسط وعوائد استثماره بل بما يكفي لدفع التعويضات المطلوبة من الشركة خلال المدة والباقي باق على ملك المشترك ويمكن تويجه على أفراد المشتركين على شكل فوائض تأمين وذلك بعد خصم بعض الاحتياطات لصالح أفراد المشتركين في المستقبل ويجوز في بعض أنواع التأمين على أن المشترك يعني من القسط في حالات وظروف خاصة ويعفي ورثته بعد موته من دفع القسط ولا يؤثر ذلك في استحقاق مبلغ التعويض في حالة وقوع الخطر كالحريق أو العجز ونحوهما أو تحقق المسؤولية مثلاً مبدأ التعاون الإسلامي القائم على التبرع وللمتبرع أن يضع من الشروط ما يراه مناسباً لتبرعه إذا كنت هذه الشروط مشروطة وهذا الشرط يتضمنها النظام الأساسي لشركة التأمين

الإسلامية ويعتبر العضو بتوقيعه على العقد ويجب أن يطبق على جميع المشتركين بعدالة ومن غير تمييز أو محاباة (الجمال غ، 1975، صفحة 308).

2/ التعويض:

وهو التعويض عن الأضرار الفعلية التي تصيبهم حين تتحقق الأخطار المؤمن عليها وهو يستحق هذا التعويض كونه متبرعاً لأن شرطه في تبرعه والشروط في التبرعات جائزة فمن تبرع بمال لطائفة موصوفة بصفة معينة كالفقير أو العلم أو المرض فإنه يستحق الأخذ بما مما تبرع به إذا كان من أهل هذه الصفة (الضريّر ا، 1994).

ب/ توزيع الفائض التأميني على المشتركين:

وهو يتمثل في المبلغ المتبقي بعد دفع التعويضات والالتزامات مضافاً إليه عوائد الاستثمار الشرعي على المشتركين بسبب اشتراك كل منهم.

ج/ المشاركة في الخسارة:

ذلك لأن مبنى التأمين الإسلامي على التعاون والتكافل فهو تضامن في السراء والضراء فإذا كان رأس المال والاحتياطيات وجملة الأقساط لا تكفي للوفاء بحجم الخسارة فيوزع القدر الزائد من الخسارة على حساب المشتركين كل حسب نسبة ما دفع إذا أن فكرة إعادة التكافل خير سند في تحمل الخسارة (المهدي، 1990).

د/ فصل أموال حملة الأسهم عن أموال العقود (الوثائق):

تلتزم شركة التأمين الإسلامي بهذا الفصل وتستثمر المال بصورة منفصلة وتضيف لكل وعاء استثماراته وإذا تحمل الوثائق مصروفات الاستثمار تضاف إليهم نسبة من عوائد استثمار رأس المال وبالعكس وذلك كله بطريق المضاربة وفي سبل تحقيق ذلك والاطمئنان فيه يجب على شركة التأمين الإسلامية أن تمسك حسابين منفصلين:

أحدهما: لأموال التأمين وهي الأقساط وعوائدها لحملة الوثائق.

ثانيهما: لأموال الشركة أي حقوق المساهمين وعوائدها وما تستحقه الشركة من حصة في الأرباح مقابل استثمار أموال حملة الوثائق أو أجر مقابل الوكالة.

والسبب في هذا الفعل وجود دمتين ماليتين مختلفتين:

الأولى: ذمة جماعة الوثائق والذين يملكون التأمين على الشبوع.

الثانية: ذمة جماعة حملة الوثائق الذين يملكون رأس مال الشركة وغيره من حقوق المساهمين ويستثمرونها لحسابهم في وعاء خاص بهم أو مشترك مع أموال التأمين وهذا العقد الأخير ليس محل اتفاق الفقهاء المعاصرين الذين قالوا بجواز التأمين التعاوني الإسلامي فقد جاء في كل قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية والمجمع الفقهي في الرابة بأنه إذا حصل فتقوم الدولة المشاركون بتحمل هذه الزيادة وبخاصة أنه قد يكون المشتركين حديثو الانضمام إلى الشركة والعجزة

قد حدث قبل انضمامهم ولكن إذا ضمن ذلك نصوص العقد المبرم بين الشركة والمستأمن فلعن ذلك ما يرفع الأشكال (الجمال م، 1986)

خامساً: الفرق بين التأمين الإسلامي والتجاري:

لقد ذكر الفقهاء المعاصرون عدة فروق وتكمن أبرزها فيما يلي:

الفرق الأول:

إن عقد التأمين الإسلامي من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار فالأقساط المقدمة من حملة الوثائق في التأمين الإسلامي تأخذ الهبة (التبرع) أما التأمين التجاري فهو عقود المعاوضات المالية الاحتمالية (الضريّر م، صفحة 9).

الفرق الثاني:

إن التعويض في التأمين الإسلامي يصرف من مجموع الأقساط المتاحة فإذا لم تكن الأقساط كافية في الوفاء بالتعويضات طلب من الأعضاء زيادة اشتراكهم لتعويض الفرق وإذا لم يمكن زيادة الاشتراكات للوفاء بالتعويض لم يقع التعويض إذا ليس هنالك التزام تعاقدي بالتعويض أما التأمين التجاري فهناك التزام بالتعويض مقابل أقساط التأمين ويترتب على هذا الالتزام تحمل الشركة لمخاطرة الأصل المؤمن عليه دون سائر المستأمنين ولذا كان الهدف من العقد هو المعارضة ولكن هذه المعارضة لا تسمح بريح الطرفين بل إذا ربحت الشركة خسر المستأمن وأن ربح المستأمن خسرت الشركة فهي معاوضة تتضمن ربح أحد الطرفين مقابل الآخر ولا بد وهذا أكل المال بالباطل (عبده ع.، 1972م).

الفرق الثالث:

في التأمين التجاري لا تستطيع الشركة أن تعوض المستأمن إذا تجاوزت نسبة المصابين النسبة التي قدرتها الشركة نفسها أما في التأمين الإسلامي فإن مجموع المستأمنين متعاونون في الوفاء بالتعويضات التي تصرف للمصابين منهم ويتم التعويض بحسب المتاح من اشتراكات الأعضاء.

فالمستأمن في التأمين الإسلامي لا ينتظر تضافر قرائنه بتعويضه بحسب ملاءة صندوق التأمين وقدرة الأعضاء على تعويضه فالطمأنينة التي يشعر بها المستأمن تعاونياً نابعة من شعوره بوقوف الآخرين معه من عوض محدد بمقتضى التزام تعاقدي صادق في حقيقته كما الحال في التأمين التجاري (محمد س.، 2002م).

الفرق الرابع:

إن التأمين الإسلامي لا يقصد منه الفرق بين أقساط التأمين التي يدفعها المستأمنون وتعويضات الأضرار التي تقدمها الجهة المؤمن لديها بل إذا حصلت زيادة في الأقساط المجببة عن التعويضات المدفوعة لترميم الأضرار التي ترد الزيادة إلى المستأمنين بين الفائض التأميني في التأمين التجاري يكون من نصيب الشركة.

الفرق الخامس:

المؤمنون هم المستأمنون في التأمين الإسلامي ولا تستغل إقساطهم المدفوعة لشركة التأمين الإسلامي إلا بما يعود عليهم بالخير جميعاً أما في شركة التأمين التجاري فالمؤمن هو عنصر خارجي بالنسبة للشركة كما أن شركة التأمين التجاري تقوم باستغلال أموال المستأمنين فيما يعود عليها بالنفع وحدها. الفرق السادس: شركة التأمين الإسلامي هدفها هو تحقيق التعاون بين أعضائها المستأمنين وذلك بتوزيع الأخطار فيما بينهم أي بمعنى ما يشتهي منه أحدهم يشتهون منه جميعاً وبمعنى آخر أنها لا ترجو ربحاً وإنما الذي ترجوه تغطية التعويضات والمصاريف الإدارية وعلى العكس من ذلك فإن شركة التأمين التجاري هدفها الأوحده هو التجارة بالتأمين والحصول على الأرباح الطائلة على حساب المستأمنين (شرف الدين، 1983).

الفرق السابع:

في شركة التأمين الإسلامية تكون العلاقة بين حملة الوثائق وشركة التأمين على الأسس التالية:
أ/ يقوم المساهمون في الشركة بإدارة الشركة وعمليات التأمين من إعداد الوثائق وجمع الأقساط ودفع التعويضات وغيرها من الأعمال الفنية في مقابل أجر معلومة وذلك بصفتهم القائمين بإدارة التأمين وينص على هذه الأجرة بحيث يعتبر المشترك قابلاً لها (العروان، 1995م).

ب/ يقوم المساهمون باستثمار (رأس المال) المقدم منهم للحصول على التراخيص بإنشاء الشركة وكذلك لها أن تستثمر أموال التأمين المقدمة من حملة الوثائق على أن تستحق الشركة حصة من عائد استثمار أموال التأمين بصفتهم المضارب.

ج/ تمسك الشركة بحسابين منفصلين أحدهما لاستثمار رأس المال والآخر لحسابات أموال التأمين ويكون الفائض التأميني حقاً خالصاً للمشاركين (حملة الوثائق).

د/ يتحمل المساهمون ما يتحملة المضارب من المصروفات المتعلقة باستثمار الأموال نظير حصته من ربح المضاربة كما يتحملون جميع مصاريف إدارة التأمين نظير عمولة الإدارة المستحقة لهم.

هـ/ يقتطع الاحتياطي القانوني من عوائد استثمار أموال المساهمين ويكون من حقوقهم وكذلك كل ما يتوجب اقتطاعه من مال يتعلق برأس المال بينما العلاقة بين حملة الوثائق وشركة التأمين في التأمين التجاري أن ما يدفعه حملة الوثائق من أموال تكون ملكاً للشركة ويخلط مع رأس مالها التأمين فليس هنالك حسابان منفصلان كما في التأمين الإسلامي.

الفرق الثامن:

المستأمنون في شركات التأمين الإسلامي يعدون شركاء مما يحق لهم الحصول على الأرباح الناتجة من عمليات استثمار أموالهم أما شركات (الضريير ١، 1994، صفحة 19) التأمين التجاري فالصورة مختلفة تماماً لأن المستأمنين ليسوا بالشركاء فلا يحق لهم أي ربح من استثمار أموالهم بل تنفرد الشركة بالحصول على كل الأرباح.

الفرق التاسع:

شركات التأمين الإسلامي لا تستثمر أموالها في النواحي التي يحرمها الشرع وعلى النقيض من ذلك فشركة التأمين التجاري لا تأبه بالحلال والحرام.

الفرق العاشر:

في التأمين الإسلامي لا بد من أن ينص في العقد على أن ما يدفعه المستأمن ما هو إلا تبرع وأنه يدفع القسط للشركة لإعانة من يحتاج إليه من المشتركين أما في التأمين التجاري لا ترد نية التبرع أصلاً وبالتالي لا تذكر في العقد، ولما كنت طبيعة التأمين التجاري تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية لما فيه الضرر والجهالة واستثمار أقساط التأمين بالربا كان لا بد من التفكير في البديل الإسلامي وقد بذلت في سبيل ذلك جهود مشكورة نتج عنها إيجاد البديل الإسلامي المتمثل بشركات التأمين الإسلامي والتي تعتمد التأمين التعاوني محوراً لممارسة العملية التأمينية، ومن المستحسن أن يسمى التأمين الذي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بـ (التأمين الإسلامي) بدلاً من التأمين التعاوني أو التبادلي أو غيرها من التسميات التي قصدها الأساس التعاون والتكافل وليس الربح وذلك أن هذه الأسماء (التبادلي أو التعاوني وأمثالها) موجودة لدى غير المسلمين ولا سيما في بلاد الغرب التي هي أصل منشأ هذا النوع من التأمين التبادل وليست متطابقة مع الصيغة الإسلامية ذلك أن الشريعة تتطلب في هذا النوع من التعاون أو التكافل شروطاً وخصائص لا تتوافر في أنواع وصيغ التأمين التعاوني التبادلي في الغرب (فرفور، 1987).

سادساً: المبادئ والأسس التي تمارس على أساسها شركات التأمين الإسلامية عملها:

أ/ التأمين التعاوني: تمارس شركات التأمين الإسلامية التأمين التعاوني كبديل مشروع عن التأمين التجاري المجمع على حرمة عند أغلب العلماء بحيث تشمل الممارسة جميع أنواع التأمين المعروفة: التأمين على الممتلكات والتأمين على المسؤولية القانونية تجاه الغير والتأمين على الأشخاص ومنه تأمين الحوادث الشخصية وإصابات العمل والتأمين الصحي ونظام التكافل الاجتماعي (ما يعرف في التأمين التجاري بالتأمين على الحياة) (وهبة، 1995).

ب/ الالتزام بالأحكام الشرعية في جميع أموال الشركة وذلك وفق هيئة الرقابة الشرعية للشركة التي تقوم بالتدقيق على سجلات الشركة وعقودها واتفاقيات إعادة التأمين وفي مجالات استثماراتها وتتأكد من أن جميع تلك الأعمال قد تمت إدارتها وفق الأصول وأحكام الشريعة الإسلامية.

ج/ عدم التأمين على الممتلكات المحرمة كالتماثيل ... الخ.

د/ إدارة العمليات وأموال التأمين من قبل شركات التأمين كجهة مستقلة على أساس الوكالة بأجر معلوم يحدد ابتداءً/ قيل بداية كل سنة مالية وتدفع من اشتراكات المستأمنين.

- هـ/ الفصل بين المساهمين في الشركات بوصفها مديراً لعمليات التأمين بين حساب المستأمنين بحيث يكون رأس مال الشركة التابع للمساهمين مفصلاً كاملاً عن أموال المستأمنين (الفجري، 1988م).
- و/ تحقيق مبدأ التعاون أو التكافل بين المستأمنين وذلك خلال قيام الشركة بالاحتفاظ بجميع أقساط التأمين المأخوذة من المستأمنين في حساب واحد تحقيقاً لفكرة التكافل فيما بينهم حيث يتم جبر أضرار من يتعرضون لخسارة من هذا الحساب.
- ز/ تحقيق مبدأ العدالة بين المساهمين من جهة والمستأمنين من جهة أخرى وكذلك تحقيق مبدأ العدالة بين المستأمنين أنفسهم فيما يتعلق بتحقيق العدالة بين المساهمين والمستأمنين تراعي الأموال التالية:
- 1- يقوم المساهمون رأس مال الشركة لإشهارها وإعطائها الوضع القانوني لتزاول أعمال التأمين ويقدم المستأمنون الاشتراكات (أقساط التأمين) (قاسم، 1986م).
 - 2- يقوم المساهمون بدفع جميع المصاريف العمومية مثل الرواتب والإجازات والمصاريف الإدارية بالإضافة إلى المصاريف الرأسمالية والتي تخص الأصول الثابتة.
 - 3- يتقاضى المستأمنون ما يستحق لهم من تعويضات مقابل ما دفعوه من اشتراكات طبقاً لشروط الوثائق (الأسس المعمول بها في الشركة الخاصة بذلك).
 - 4- يستحق المساهمون أرباح استثمار رأس المال كاملة بصفتهما أصحابه.
 - 5- يؤخذ الاحتياطي المالي القانوني من مستحقات المساهمين حسب النسب المنصوص عليها في قانون الشركات التي أسست الشركة على أساسه حيث سيرد إليهم في نهاية عمر الشركة.
 - 6- تقتطع من أموال المستأمن (أقساط التأمين) الاحتياطات الفنية حيث سيتم التبرع بها في وجه الخير في نهاية عمر الشركة بعد أن تكون الشركة قامت بتسديد كافة الالتزامات والحقوق التي ترتبت عليها نتيجة ممارستها للعمليات التأمينية.
 - 7- يتم توزيع الفائض المستحق للمساهمين بنسبة ما يملك كل مساهم من إجمالي أسهم الشركة.
- أ. استثمار المتوفر من أقساط التأمين على أساس المضاربة بحيث تكون الشركة طرفاً مضارباً والمستأمنون الطرف صاحب المال والأرباح بين حصة شائعة محددة ابتداء قبيل كل سنة مالية (السيد، 1968).
- ب. تقديم الدعم المالي اللازم لحساب المستأمنين من أموال المساهمين بصفة القرض الحسن إذا لم تف الأقساط المستوفاة من المستأمنين لتغطية العجز ولم يكن لدى الشركة رصيد احتياطياً من الأرباح المتوفرة من أقساط التأمين.
- ج. توزيع فائض أقساط التأمين على المستأمنين لأنهم أصحاب الحق فيه بنسبة ما ساهم به كل مستأمن حيث يتم التأمين على إجمالي الأقساط التي شارك بها كل مستأمن بغض النظر عن نوع المشترك فيه بعد خصم مخصص الأخطار السارية حسب النسب المقررة نظاماً.

شركات التأمين الإسلامية المشهورة:

- من أشهر شركات التأمين الإسلامي وأسبقها تأسيساً ما يلي:
- أ/ شركة التأمين الإسلامية السودانية وهي أولى شركات التأمين الإسلامي ظهوراً حيث ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1399 هـ الموافق 1979م في الخرطوم من قبل بنك فيصل الإسلامي السوداني (منشورات سقو التأمين السوداني، 2004م)
- ب/ الشركة الإسلامية العربية (إيباك) وقد ظهرت في الوجود سنة 1399 هـ الموافق 1979م في دبي من قبل بنك دبي الإسلامي.
- ج/ شركة التكافل الإسلامية: ظهرت إلى حيز الوجود في جزر الباهاما منذ 1983م وتتعامل مع شركات التأمين الإسلامية فقط.
- د/ شركة التكافل الماليزية: ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1984م في ماليزيا ويملكها البنك الإسلامي الماليزي.

هـ/ الشركة الوطنية للتأمين التعاوني: وقد ظهرت إلى حيز الوجود في الرياض في المملكة العربية السعودية سنة 1985م بموجب مرسوم ملكي وهي شركة حكومية بالكامل.

ز/ الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين: وقد ظهرت إلى حيز الوجود سنة 1405هـ الموافق 1985م في البحرين.

ح/ شركة الأمان وهي شركة تأمين وإعادة تأمين مستقلة أسست عام 1987م.

سابعاً: نشأة التأمين الإسلامي في السودان وتطوره:

بدأ اهتمام السودان بأمر التأمين الإسلامي عام 1978م (نشأة التأمين الإسلامي في السودان، 2009م)، حيث شكلت لجنة بديوان النائب العام لمراجعة القوانين لتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكان ضمن اختصاصات اللجنة إعداد دراسة حول التأمين الإسلامي، ومعرفة مدى إمكان تطبيقه، وقد قام أعضاء اللجنة بإعداد عدة دراسات من ضمنها دراستين أحدهما بروفيسور صديق الأمين الضري، الذي قرر فيهما منع التأمين التجاري لما فيه من شبهات، وجواز التأمين التعاوني أي الإسلامي باعتباره من عقود التبرعات، وأنه يحقق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية (الضري ص)، تقرير لجنة مراجعة القوانين لتتناس مع أحكام الشريعة الإسلامية، 1978م).

والشائع أن سوق التأمين السوداني لم يعرف تطبيق نظام التأمين الإسلامي المبني على التعاون والتبرع إلا بعد قيام وإنشاء شركة التأمين الإسلامية في نهاية عام 1978م، وتعد هذه الشركة أول شركة تأمين إسلامية في العالم، وقد تم إنشاؤها لتفادي الشبهات المانعة للتأمين التجاري، وذلك بموجب فتوى، تقدم بها بنك فيصل الإسلامي لهيئة الرقابة الشرعية للبنك، مستفسراً فيها عن إمكانية إنشاء شركة تأمين إسلامية لتأمين ممتلكات البنك، فقررت الهيئة في فتواها جواز إنشاء شركة تأمين إسلامية يكون أساسها تبرع المشتركين بقيمة الاشتراكات التي يقومون بدفعها، وذلك لتفادي شبهة الغرر باعتبار أن الغرر لا يؤثر على عقود التبرعات (الضري ص، 1994م).

وتلى إنشاء شركة التأمين الإسلامية قيام شركة البركة للتأمين على نفس النهج. وقد كان العمل بنظام التأمين الإسلامي في السودان قاصراً على هاتين الشركتين اللتين طبقا نظام التأمين الإسلامي بمحصر اختياراتها، في حين أن بقية شركات التأمين كانت تعمل بنظام التأمين التجاري، إلى أن صدر قرار يلزم كل الشركات العاملة في السودان بالعمل بنظام التأمين الإسلامي، وبموجب هذا القرار صدر قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين عام 1992م، ليوضح الأسس والمبادئ الواجبة الاتباع لتطبيق التأمين الإسلامي، وبعد صدور قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين البداية الحقيقية والفعالية لتطبيق التأمين الإسلامي في السودان .

تميز قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين بعدة سمات أهمها:

- 1- إلزام جميع شركات التأمين بالنص في وثائق التأمين على اعتبار قيمة الاشتراك تبرع من المشترك وبقية المشتركين (هيئة البحوث والمعلومات).
 - 2- إلزام جميع شركات التأمين بإنشاء هيئة رقابة شرعية، وذلك بهدف التأكد من مطابقة عمل الشركة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
 - 3- إلزام جميع الشركات لتكوين هيئة المشتركين أي حملة الوثائق، ويخول القانون لأعضاء هيئة المشتركين الحق في الحضور اجتماع هيئة المشتركين، الاطلاع على الحسابات السنوية للشركة، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير المراجعين. كما يحق لهيئة المشتركين رفع أي توصيات تراها الجمعية العمومية للشركة، كما يحق لها اختيار أي عضو من أعضائها ليمثلها في مجلس إدارة الشركة.
- وبموجب هذه السلطات التي منحها قانون الإشراف والرقابة لهيئة المشتركين، إذ يصبح المشتركين أعضاء في مجلس إدارة حسابات شركة التأمين (بابكر، 1992)

- 4- النص على إلزام شركات التأمين على فصل حسابات المشتركين عن حسابات المؤسسين. وهذا النص مخالف لأحد أهم خصائص عقد التأمين، وهي جمع المشترك لصفتي المؤمن والمؤمن له، الأمر الذي يقضي أن يكون الحساب واحداً، فموجب هذا النص نجد أن القانون يؤكد عدم إمكانية الجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له في شخص المشترك في التطبيق العملي.
- 5- نص القانون على استبدال التأمين على الحياة بنظام التكافل وهو البديل الشرعي للتأمين على الحياة (بابكر، 1992).
- 6- ومن المواد المهمة التي تضمنها القانون المادة (25) التي أوضحت إجراءات تسجيل شركات التأمين وإعادة التأمين، وقد اشترطت هذه المادة الحصول على الترخيص بمزاولة عمليات التأمين، أو أي نوع منها من مجلس إدارة الهيئة العامة للإشراف والرقابة على أعمال التأمين، بموجب هذه المادة لا يجوز لأي شركة أن:
- 7- تبدأ أو تستثمر في مزاولة عمليات التأمين في السودان إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك.
- 8- ومن المواد المهمة أيضاً المادة (26) من القانون، والتي نصت على شروط منح الترخيص وحددتها المادة بالشروط الآتية:
- أولاً: شهادة تسجيل الشركة في السودان وفق أحكام قانون الشركات لسنة 1925م، أو أي قانون آخر يحل محله.
- ثانياً: بيان نوع التأمين المزمع القيام بمزاويلته وأي مستندات أخرى تكون لازمة لذلك.
- ثالثاً: كشف بأسماء حملة الأسهم وعدد أسهم كل منهم.
- رابعاً: إثبات أن الشركة لديها عاملين مؤهلين للقيام بأعمال التأمين.
- خامساً: تقديم ما يثبت بأن الشركة لديها هيئة رقابية شرعية تتم الموافقة عليها بواسطة مجلس الإفتاء الشرعي.
- سادساً: نسخة من عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، على أن يكون ذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- سابعاً: بيان ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها وشروطها "ب" لا يقل رأس المال الاسمي والمدفوع عن المبلغ الذي تحدده اللوائح "ج" تدفع الرسوم المقررة حسب ما تقرره اللوائح. "د" ترفق دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية. "2" يجوز للهيئة أن تطلب من مقدم الطلب استيفاء أي شروط تقديم أي مستندات إضافية تراها ضرورية للبت في طلب الترخيص، فإذا لم يقدم مقدم الطلب بتنفيذ ذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره دون تقديم عذر مقبول يعتبر طلبه لاغي. "3" تمنح الشركة العاملة في مجال التأمين قبل العمل بهذا القانون مدة يحددها الوزير بموجب أمر منه للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون، على أن تحصل على ترخيص من المجلس بالشروط والضوابط وفق أحكام القانون واللوائح المساهمة. "4" لا يجوز لأي شركة تأمين بعد صدور هذا القانون المساهمة في إنشاء أو تأسيس شركة تأمين أو إنشاء فروع بالخارج إلا بعد موافقة الوزير التي يصدرها كتابه. "5" منح الشركات المرخصة لأول مرة بموجب هذا القانون مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ حصولها على الموافقة للوفاء بالتزاماتها الواردة في هذه المادة وإلا اعتبر التصديق لاغي.
- 11- من أهم مواد قانون الإشراف والرقابة أيضاً المادة (31) التي أوضحت أسباب إلغاء تراخيص شركات التأمين، فحددت تلك المادة للأسباب الآتية لإلغاء الترخيص: (1) يجوز للمجلس إلغاء الترخيص إذا: "أ" توقف المؤمن عن مزاولة عملياته وطلب استرداد أمواله وفقاً لأحكام هذا القانون "ب" صدور قرار بالموافقة على تحويل العقود التي أصدرها المؤمن إلى مؤمن آخر عن كل العمليات التي زاولها، وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون "ج" صدور حكم بإشهار إفلاس المؤمن "د" إذا لم يحتفظ المؤمن بالمال الواجب توظيفه والمنصوص عليه في المواد 43، 44، 45 من هذا القانون "هـ" نقص رأس المال المدفوع من الحد المذكور في المادة 26 (1) (ب) وعجزت الشركة عن استكمالها في المدة المحددة "و" امتناع المؤمن عن تقديم دفاتره ومستندات للمراجعة والفحص الذي يقوم به المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون، أو رفض إعطاء الكشوف والبيانات المفروضة عليه تقديمها طبقاً للقانون "ز" ثبت من نتيجة المراجعة أو الفحص أن حقوق حملة الوثائق معرضة للضياع أو أن المؤمن غير قادر على الوفاء بالتزاماته "ح" ثبت أن الشركة لا تلتزم بنظامها الأساسي أو أحكام هذا القانون واللوائح "ط" لم يدفع الرسوم المقررة "ي" تبين أن الترخيص حصل دون أن يستوفي المؤمن متطلبات الترخيص، ورفض استيفاء متطلبات هذا الترخيص وفقاً لأحكام القانون. (2) يجوز أن يكون الإلغاء كلياً أو جزئياً بسبب الحال، ولا يسري الإلغاء الجزئي إلا على العمليات

المنصوص عليها في القرار الصادر به (هيئة البحوث والمعلومات). في جميع الأحوال لا يجوز للمؤمن الذي صدر في شأنه قرار الإلغاء أن يتصرف في أمواله والضمانات المقدمة منه إلا بعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون. (4) يجوز للمؤمن استئناف قرار الإلغاء خلال سنتين يوماً من تاريخ صدوره. (5) إذا أيد الوزير قرار الإلغاء فيجب أن ينشر ذلك في الجريدة الرسمية خلال شهر من تأييده.

12- اهتم القانون بحماية حقوق المؤمن لهم في حالة إلغاء ترخيص شركة التأمين، فنصت المادة 32/3 على الآتي (إذا كان الإلغاء الكلي يرجع لأي سبب من الأسباب المذكورة في المادة (31)، يكف المؤمن عن مزاوله عمليات التأمين من النوع أو الأنواع الواردة بالترخيص الملغي، وذلك مع عدم الإخلال بتعهداته والتزاماته نحو حمله وثائق التأمين القائمة بالنسبة لتلك العمليات).

13- ومن وسائل الحماية التي كفلها القانون للمؤمن لهم عدم بطلان وثيقة التأمين في حالة إغفال المؤمن مراعاة أي من أحكام هذا القانون، والحكمة من هذا النص هو منع المؤمن من الاستفادة من إلغاء ترخيصه، وذلك بالتوصل من التزاماته تجاه المؤمن لهم، فنصت المادة 64 أن (لا تكون أي وثيقة تأمين أو عقد باطلاً بسبب إغفال المؤمن مراعاة أي من أحكام هذا القانون). ومن المواد المهمة التي تضمنها القانون المادة 67 التي منحت وزير المالية سلطة إصدار قرار يجعل التأمين إجبارياً متى ما كانت هناك حاجة اقتصادية عامة تدعو لذلك، فقد نصت المادة (يجوز للوزير بتوصية من الهيئة العليا للإشراف والرقابة على أعمال التأمين، أن يأمر أي شخص أو فئة من الأشخاص بتأمين ممتلكاتهم أو مصالحهم إذا كانت هناك حاجة اقتصادية تدعو لذلك) (عوض، 2000).

ومن سمات القانون أنه جعل سيادة أحكامه على أي قانون آخر في حالة نشوب نزاع وتعارض بين القوانين، فنصت المادة 68 منه (في حالة تعارض أحكام هذا القانون مع أي قانون آخر، تسود أحكام هذا القانون بالقدر الذي يزيل التعارض بينهما) (بابكر، 1992).

بموجب هذا القانون أنشئت الهيئة العامة للإشراف والرقابة على أعمال التأمين، وهي هيئة ذات شخصية اعتبارية تتبع لوزير المالية والتخطيط الاقتصادي، ومهمة هذه الهيئة الأساسية هي القيام بتقويم ممارسة التأمين والعمل كمراقب لشركات التأمين، وإلغاؤه، ولأداء هذه المهمة خول لها القانون الحق في فحص أعمال شركات التأمين، والاطلاع على أحوال الشركة المالية، للتأكد من مقدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه الإشراف والرقابة على التأمين (بابكر، 1992).

ثامناً: شركات التأمين العاملة في السودان والتغطيات التي تغطيها واللوائح التي تنظم أعمالها:

عدد شركات التأمين العاملة في السودان خمسة عشر شركة وشركة إعادة التأمين واحدة ومعظم هذه الشركات تابعة للقطاع الخاص وتم إنشائها قبل صدور قانون الإشراف والرقابة وكانت تزاوّل أعمالها وفقاً للتأمين التجاري هي:

1/ شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة – تأسست سنة 1983م.

2/ الشركة التعاونية للتأمين.

3/ شركة جوبا للتأمين المحدودة تأسست عام 1984م.

العنوان: الخرطوم - عمارة عثمان الأمين - شارع البلدية

4/ شركة إعادة التأمين الوطنية تأسست سنة 1974م.

5/ شركة النيل الأزرق للتأمين المحدودة: تأسست في عام 1965

6/ شركة الشرق الأوسط للتأمين المحدودة تأسست سنة 1981م.

7/ شركة التأمينات العامة (س) ليمتد 1961

8/ شركة التأمين الإسلامية (سودان) المحدودة تأسست عام 1979م

- 9/ شركة التأمينات المتحدة (سودان) المحدودة. تأسست في عام 1968
- 10/ الشركة السودانية للتأمين وإعادة التأمين المحدودة تأسست سنة 1983م.
- 11/ شركة السلامة للتأمين المحدودة تأسست عام 1993م.
- 12/ شركة سافنا للتأمين تأسست سنة 1990م.
- 13/ شركة البركة للتأمين (السودان) المحدودة تأسست عام 1985م.
- 14/ شركة النيلين للتأمين المحدودة. تأسست عام 1981
- 15\ شركة إعادة التأمين لمنطقة الكوميسا (نافذة الإعادة التكافلية).

تغطي شركات التأمين العاملة في السودان معظم الجوانب التي من شأنها أن تحدث خطراً على الإنسان وبتطور صناعة التأمين وازدياد الوعي التأميني برزت جوانب وأنشطة عديدة للتأمين كانت في السابق غير محل نظر (إدارة ابحوث والمعلومات).

- ومن هذه الجوانب التي تقوم شركات التأمين بتغطيتها هي:
- أ/ تأمين الحريق والسرقة وتقوم به كل الشركات العاملة في السودان.
 - ب/ التأمين الهندسي باختلاف وثائقه وتقوم به كل الشركات.
 - ج/ تأمين الطيران تتخصص في هذا المجال شركة شيكان والشرق الأوسط.
 - د/ التأمين الزراعي وتأمين الثروة الحيوانية وتعمل في هذا المجال شركة الشرق الأوسط وشركة شيكان.
 - هـ/ التأمين الطبي وتأمين السفر وتأمين التكافل الجماعي والتكافل الفردي وتعمل في هذا المجال شركة شيكان والتأمين الإسلامية.

و/ التغطيات التي تشترك فيها كل الشركات العاملة في سوق التأمين هي:

- 1- التأمين البحري
- 2- تأمين البضائع
- 3- تأمين أمام السفن
- 4- تأمين الخدمات المتنوعة وتشمل:
 1. تأمين المسؤولية.
 2. تأمين التغذية.
 3. تأمين إصابات العمال.
- أ/ تأمين السيارات: التأمين الشامل (تأمين الطرف الثالث) (الإجباري)
- ب/ تأمين النقل الداخلي.
- ج/ تأمين الصادر

الشركات التي تتميز ببعض التغطيات التأمينية:

- أ- شركة يكن تتميز بالتغطية التأمينية في مجال التأمين الزراعي والحيواني والطيران.
 - ب- الوكالة الوطنية لتأمين الصادرات تتميز بتأمين الصادر.
 - ج- شركة التأمين الإسلامية وشيكان تتميز بالتغطيات في مجالات الطب والسفر.
- تاسعاً: النظام الأساسي للتأمين في السودان والمعايير المالية التي تحكمه:

(1) تفسير المصطلحات:

التأمين: يقصد به التأمين التعاوني.

التكافل: يقصد به التأمين التعاوني على الأشخاص.

المساهمون: يقصد بهم المساهمون الموقعون على عقد التأسيس والنظام الأساسي ومن ينضم إليهم لاحقاً في المساهمة برأس المال.

المشاركون: يقصد بهم حملة وثائق التأسيس وشهادات التكافل الصادرة من الشركة والمشترون في أي مشاريع إسلامية تتولى الشركة إدارتها.

الشهر والسنة: يقصد به النظام كما صدر أصلاً أو كما يعدل فيما بعد من وقت لآخر.

الفائض في التأمين:

يقصد به ما يفيض من أقساط التأمين والاحتياطيات وعائد استثمارها وأي عائدات أخرى بعد دفع أقساط إعادة التأمين والتعويضات المستحقة وعمولات الوكلاء والمنتجين وخصم المصروفات والاحتياطيات وأي التزامات أخرى.

الفائض في التكافل:

يقصد به ما يفيض من أقساط التكافل والاحتياطيات وعائدات استثماراتها وأي عائدات أخرى بعد دفع أقساط إعادة التكافل ومزايا التكافل وعمولات الوكلاء والمنتجين وخصوم المصروفات والاحتياطيات وأي التزامات أخرى (هيئة البحوث الرقابة والمعلومات).

العجز في التأمين:

يقصد به النقص الحاصل في أقساط التأمين والاحتياطيات وعائد استثمارها وأي عائدات أخرى بعد دفع أقساط التأمين والتعويضات المستحقة للمشاركين وعمولات الوكلاء والمنتجين والاحتياطيات وأي التزامات أخرى.

العجز في التكافل:

يقصد به النقص الحاصل في أقساط التكافل والاحتياطيات وعائدات استثماراتها وأي عائدات أخرى بعد دفع أقساط إعادة التكافل وعمولات الوكلاء والمنتجين والمصروفات والاحتياطيات وأي التزامات أخرى.

متطلبات العرض والإفصاح للقوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية حسب معيار المحاسبة المالية رقم (12) المراجع وفقاً لقانون هيئة الرقابة على التأمين لعام 2001م ولائحته:

الإفصاحات:

1/ الإفصاح عن المعلومات الأساسية:

يجب الإفصاح في القوائم المالية للشركة عن المعلومات الأساسية التالية إلى المدى المناسب لظروف الشركة:

أ- اسم الشركة.

ب- جنسية الشركة.

ج- تاريخ التأسيس والشكل القانوني للشركة.

د- موقع المركز الرئيسي وعدد الفروع في كل بلد من البلاد التي تمارس الشركة النشاط فيها.

هـ- طبيعة الأنشطة المصرح بها التي تمارسها الشركة والخدمات التأمينية الرئيسية التي تقدمها.

و- أسماء الشركات التابعة التي يتم توحيد قوائمها المالية مع الشركة الأم وجنسية كل منها نسبة ملكية الشركة في رأس المال كل منها وطبيعة أنشطتها والأسباب التي دعت إلى عدم توحيد قوائمها المالية.

ز- اسم الشركة القابضة والشركات أو المنشآت الشقيقة للشركة.

ح- دور هيئة الرقابة الشرعية في الرقابة على نشاط الشركة وطبيعة الصلاحيات المخولة لهيئة الرقابة الشرعية وفقاً للقانون والنظام والممارسة الفعلية.

خ- الجهة التي تقوم بالإشراف والرقابة على نشاط الشركة والجهة التي تقوم بالإشراف والرقابة على الشركة القابضة.

ر- المعاملة الضريبية للشركة في بلد الموطن والبلاد الأخرى التي تمارس نشاطها فيها وما إذا كانت الشركة تتمتع بالإعفاء الضريبي في الموطن والبلاد الأخرى وفترة الإعفاء الضريبي إذا كان الإعفاء مؤقتاً والمدة المتبقية من فترة الإعفاء الضريبي.

2/ الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي:

أ- يجب الإفصاح في القوائم المالية عن العملة التي تستخدمها الشركة للقياس المحاسبي إذا لم يكن ذلك واضحاً من محتويات القوائم المالية.

ب- يجب الإفصاح على أساس تقويم أرصدة العملات الأجنبية وكذلك العمليات التي تتم بعملة أجنبية إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي في القوائم المالية.

3/ الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة:

1/3 المقصود بالسياسات المحاسبية:

يقصد بالسياسات المحاسبية المبادئ والقواعد والأسس والطرق التي اعتمدتها إدارة الشركة لإعداد ونشر القوائم المالية.

2/3 طريقة الإفصاح عن السياسة المحاسبية المهمة:

يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة في إيضاح واحد بدلاً من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى حول القوائم المالية.

3/3 السياسات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها:

يجب أن تحتوي القوائم المالية على وصف للسياسات المحاسبية المهمة التي اتبعتها الشركة لإعداد ونشر القوائم المالية، كحد أدنى.

4/ الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة الآتية:

أ. السياسات المحاسبية التي اعتمدتها الشركة لإثبات الاشتراكات المكتسبة.

ب. السياسة المحاسبية التي اعتمدتها الشركة لإثبات تكاليف الحصول على أعمال التأمين.

ت. السياسة المحاسبية التي اعتمدتها الشركة في تحديد الاشتراكات غير المكتسبة. (مختار، 2005)

ث. السياسة المحاسبية التي اعتمدتها الشركة لإثبات تكاليف العمولات المستحقة على صعيدي التأمين.

ج. السياسة المحاسبية التي اعتمدتها الشركة لتقويم الموجودات والمطلوبات المدرجة بالعملة الأجنبية، بالعملية المحلية.

ح. السياسة المحاسبية التي اعتمدتها الشركة لإطفاء مصاريف التأسيس.

خ. السياسة المحاسبية التي اعتمدتها الشركة لتوحيد القوائم المالية للشركة التابعة إن وجدت.

د. السياسة المحاسبية التي تمثل اختياراً من بدائل مقبولة، ومن أمثلة ذلك: طريقة استهلاك أحد الموجودات القابلة للاستهلاك.

ذ. السياسات المحاسبية التي أخذت بها الشركة ولا تتسق مع أهداف أو مفاهيم أو معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجع للمؤسسات المالية الإسلامية.

ر. السياسات المحاسبية التي اعتمدتها الشركة لإثبات الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر الأخرى ذات الأهمية النسبية (مركز هيئة الرقابة والمعلومات) (مختار، 2005).

5/ الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشرعية:

يجب أن تفصح قوائم المالية عن مبالغ وطبيعة المكاسب التي تحققت للشركة من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة، وكذلك مبالغ وطبيعة ما تمت لأغراض لا تتيحها الشريعة، وطريقة تصرف الشركة في الأموال الناتجة عن الكسب المخالف للشرعية أو الموجودات المترتبة على الصرف المخالف للشرعية.

6/ الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات الشركة:

يجب أن تفصح القوائم عن حجم الموجودات المستثمرة أو المودعة في أحد التركيزات التالية:

أ- أحد القطاعات الاقتصادية (ومن أمثلة ذلك: القطاع الزراعي، قطاع الخدمات، القطاع الصناعي، قطاع العقارات).

- ب- أحد العملاء بما في ذلك أحد المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى دون ذكر الأسماء.
- ت- إحدى المناطق الجغرافية الداخلية التي تنتم بصفات اقتصادية فريدة.
- ث- خارج البلاد.
- 7/ الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية:
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن صافي موجودات أو مطلوبات الشركة في تاريخ قائمة المركز المالي بالعملة الأجنبية حسب نوع العملة الأجنبية.
- 8/ الإفصاح عن المبالغ القابلة للاسترداد من معيدي التأمين أو أطراف أخرى:
- يجب أن تفصح القوائم المالية ذات الأهمية النسبية القابلة للاسترداد من معيدي التأمين أو أي طرف آخر ذات علاقة بالمطالبات أو غيرها.
- 9/ الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي:
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن مبالغ طبيعة الالتزامات المحتملة ذات الأهمية النسبية غير محدودة القيمة في تاريخ قائمة المركز المالي غير المثبتة فيها.
- 10/ الإفصاح عن الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي:
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن مبالغ وطبيعة الارتباطات المالية ذات الأهمية النسبية، المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي التي قد يكون لها تأثير مهم على المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها بما في ذلك الأحداث التي يترتب عليها تأثير مهم على المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها بما في ذلك اتخاذ القرارات لتوجيه تغيير مهم في طبيعة أو حجم نشاط الشركة أو حرية إدارة الشركة في اتخاذ القرارات لتوجيه نشاطها مع الأخذ في الاعتبار للمتطلبات النظامية التي تفرضها الجهات الرقابية المعنية (الزرقا، 1976).
- 11/ الإفصاح عن موجودات الشركة المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضماناً للالتزامات الشركة.
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن طبيعة ومبالغ الموجودات المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضماناً للالتزامات الشركة.
- 12/ الإفصاح عن التغييرات المحاسبية:
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن طبيعة وتأثيرات التغييرات المحاسبية التالية:
- 1/12 التغيير في سياسة محاسبية:
- يجب أن يشمل الإفصاح عن التغيير في سياسة محاسبية ما يلي:
- أ- وصف التغيير أسبابه.
- ب- أثر التغيير على:
- * فائض أو عجز صافي خسارة أصحاب حملة الأسهم للفترة المالية الحالية والفترات المالية السابقة المعروضة لأغراض المقارنة.
- * الفائض أو العجز المرحل لحملة الوثائق.
- * الأرباح المتبقية بداية أول فترة مالية سابقة معروضة لأغراض المقارنة (الزرقا، 1976).
- 2/12 التغيير في تقدير حسابي:
- يجب أن يشمل الإفصاح على التغيير في تقدير محاسبي على ما يلي:
- أ/ وصف التغيير وأسبابه.

ب/ أثر التغيير على فائض حملة الوثائق وصافي الدخل أو صافي الخسارة للفترة المالية الحالية.
3/12 تصحيح الأخطاء ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية للفترة المالية السابقة يجب أن يشتمل الإفصاح عن تصحيح الأخطاء ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية للفترة المالية السابقة.

الجدول (1/3) التكافل

رقم	بيان نوع التأمين	طبيعة عمليات التأمين
6	التكافل	ويشمل أنواع التكافل التي تتعلق بالحياة البشرية والأخطار التي تتعرض لها أو تطرأ عليها كالتي والعجز والشيخوخة والمرض.
7	تأمين النفود المرحلة	يقصد به التأمين الذي يغطي الأوراق النقدية والمالية وما في حكمها أثناء نقلها مقر للمؤمن له إلى الجهات المحدد بالوثيقة وبالعكس.
8	التأمين الهندسي	ويقصد به تأمين عقود الإنشاء والتركيب وعطب الماكينات وانفجار الغلايات والأجور الإلكترونية كما يشمل الروافع والمصاعد يترتب على ذلك من أضرار بالملكات والمجاورة والمسئولية تجاه الغير.
	عمليات التأمين المتنوعة	ويشمل هذا النوع أية عمليات تأمين تضمن في أي نوع من الأنواع المتقدم ذكرها في الجدول (أ) والجدول (ب) بعد إجراء الهيئة العليا للرقابة الشرعية.

المصدر: هيئة الرقابة على التأمين، إصدارات عام 2008م، الخرطوم، عمارة بنك فيصل الإسلامي.

الخلاصة

يعد نظام التأمين الإسلامي من الأنظمة الاقتصادية التي تمكن المجمعات الإسلامية من المحافظة على ممتلكاتها وتطويرها وفق معايير وأسس تتوافق مع مبادئ الشرع الحنيف. حيث يقوم هذا النظام على الابتعاد عن المراجعة الربوية التي نهانا الله عنها في قوله تعالى (قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) المائدة الآية ١٠٠ . وكذلك قوله تعالى (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُجِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) البقرة: 276. وجاءت في تحريم الربا الكثير من الأحاديث الصحيحة. فالمحافظة على المال بالطرق المشروعة من مقاصد الشريعة الإسلامية ، ولهذا فقد لعبت مؤسسات التأمين الإسلامية دوراً مهماً في المحافظة على أموال من يلجئون إليها لحفظ أموالهم وممتلكاتهم مقابل أموال يسيره. وعلى الرغم من وجود مثل هذه المؤسسات في كثير من دول العالم إلا أن ما يميز التأمين الإسلامي انه يقوم على أسس ومركزات دينية نابغة من الشريعة الإسلامية التي تتوافق مع معتقدات المسلمين ومتطلباتهم.

قائمة المصادر

- البريك، سعيد بن عبدالله، (1987)، التأمين التجاري في الإسلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء قسم الفقه المقارن، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض.
- الجمال، محمد (1975)، التأمين التجاري والبدل الإسلامي، بدون دار نشر، بيروت.
- الجمال، محمد، (1986)، الموسوعة الاقتصادية، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت.
- الجمال، محمد، (1999) أصول التأمين عقد الضمان (دراسة مقارنة للتشريع والفقه والقضاء في ضوء الأسس الفنية للتأمين، بدون دار نشر، بيروت.
- الزرقا، مصطفى، (1976)، عقد التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه، نظام التأمين حقيقته والرأي الشرعي فيه. مكة المكرمة.
- السيد، لاشين فتحي، (1968)، شركات التأمين والبدل الإسلامي، جامعة الإمارات، أبو ظبي.
- الضري، محمد الأمين، (1978) تقرير لجنة مراجعة القوانين لتتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، ديوان الضرائب العام، الخرطوم.
- الضري، صديق الأمين، (1994)، التأمين الإسلامي، مؤتمر التأمين الزراعي في السودان، غير منشورة، الخرطوم.
- العروان، إ. ع. (1995م). عقد التأمين التجاري وحكمه في الفقه الإسلامي. الرياض: جامعة الملك سعود.
- الفجري، محمد شوقي، (1988)، الإسلام والتأمين، ط3، الرياض.
- المهدي، نزيه محمد الصادق، (1990)، عقد التأمين، دار النهضة العربية، القاهرة.

- بابكر، عثمان، (1992). قانون الإشراف والرقابة علي أعمال التأمين السودان لسنة 1992م - المادة 49 قطاع التأمين السوداني، بدون دار نشر، الخرطوم.
- جناحي، عبداللطيف عبدالرحيم، (1987)، مجلة الاقتصاد الإسلامي .
- جاد ، أحمد عبدالرحمن، (2000)، التأمين ، دار النهضة، بيروت- لبنان.
- شرف الدين، أحمد سعيد، (1983)، عقود التأمين وعقود ضمان الاستثمار، مطبعة حسان، القاهرة.
- عبد، السيد عبدالمطلب ، (1970)، الأسلوب الإسلامي لمزاولة التأمين، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عوض، سلوي، (2000)، صناعة التأمين في السودان. جامعة أم درمان الإسلامية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة ، الخرطوم.
- فرفور، م. ع. (1987). عقود التأمين. جدة: منظمة المؤتمر الإسلامي.
- قاسم، يوسف محمد، ((1986)، التأمين المعاصر وبديله المشروع، بدون دار نشر، القاهرة.
- مجمع الفقه الإسلامي، (1978). مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، (صفحة 35)، مجمع الفقه الإسلامي، مكة المكرمة.
- محمد، أ. ز. (1961). حكم التأمين شرعاً . مجلة حضارة الإسلام.
- محمد، سالم أحمد، (2002)، التأمين الإسلامي في شركات التأمين. دار الإعلام.
- محمود، عبدالله بن زيد آل، (2015)، أحكام عقود التأمين ومكانتها في شريعة الدين (ط 3 ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- مختار، نعمات، (2005) ، التأمين التجاري والتأمين الاجتماعي الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- منشورات سوق التأمين السوداني. (2004)
- (2009م، مارس 1). نشأة التأمين الإسلامي في السودان.
- عثمان بابكر. (1992)، هيئة الرقابة علي التأمين لائحة رقم 8، إدارة البحوث والمعلومات، الخرطوم.
- وهبة، الزحيلي ، (1995) ، الضوابط الشرعية لصور وعقود التأمين. الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويتي «بدون دار نشر، الكويت.